المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/11/2012

اليزمي ينظم لقاء دوليا حول إعمال الحق في البيئة

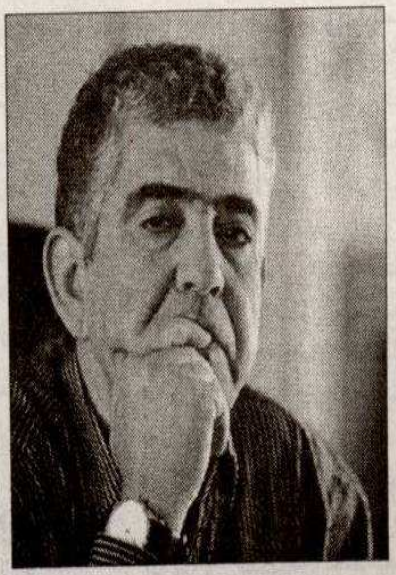

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي 25 و26 نونبر لقاء دوليا يتمحور حول "الإعمال الفعلي للحق في البيئة". ويسعى هذا اللقاء، إلى الإحاطة بمفهوم "الحق في البيئة" ومجالات التدخل التي يشملها وتسليط الضوء على العلاقة الثابتة بين الحق في البيئة وباقي الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ويروم المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى إبراز الحق في البيئة كآلية لتعزيز المواطنة. كما يرمي إلى خلق فضاء لتبادل التجارب حول هذا الموضوع بين مختلف الفاعلين بالإضافة إلى تقديم الممارسات الفضلى في هذا لمجال، ومن المنتظر أن يتناول المشاركون في هذا اللقاء الدولي الذي تحتضن أشغاله مدينة الداخلة موضوع "الإعمال الفعلي للحق في البيئة" من زوايا متنوعة ومتكاملة تهم بشكل خاص "عدم القابلية للتجزيء والترابط بين الحق في البيئة والحقوق الإنسانية الأخرى" و"الحق في البيئة والقانون الدولي" و"الحق في البيئة، قاعدة جديدة لإصلاح الأضرار البيئية" و"الحق في البيئة، مفاهيم وممارسات" و"الحق في البيئة، أي أنماط للحكامة؟ أي فاعلين؟ أية مقاربات؟".

وسيتناول المشاركون الحق في البيئة عبر مجالات التعمير والصحة والماء والتربة والتلوث وتدبير النفايات وذلك لتسليط الضوء على بعض القطاعات، و سيشارك في هذا اللقاء ممثلين عن المؤسسات الفاعلة في مجال البيئة، من القطاعين العام والخاص، والمؤسسات المالية والمنتخبين والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والتنمية والبيئة والجامعة وكذا اللجان الجهوية لحقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلين عن هيئات التكوين والبحث والتعليم والتربية والتواصل، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات دولية من فرنسا وإسبانيا.

ويذكر أن مفهوم الحق في البيئة برز لأول مرة على المستوى الدولي مع الإعلان المعتمد بستوكهولم في يونيو 1972 من طرف مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة، وقد تم تكريسه تدريجيا من خلال معاهدات دولية أخرى أو في نطاق دساتير وقوانين وطنية. وقد أكد دستور المملكة المغربية الجديد في الفصل 31 على أهمية الحق في بيئة سليمة وعلى الحق في الوصول إلى الماء وتحقيق التنمية المستدامة، مما شكل قفزة نوعية أخرى في المجال خصوصا من خلال دعوة الدولة والمؤسسات والجماعات المحلية لوضع كل الوسائل المتاحة والممكنة لتسهيل التمتع بهذا الحق بشكل متساو وعادل بين جميع أفراد المجتمع.

■ لكبير بن لكريم

من مدينة الداخلة المجلس الوطني لحقوق الانسان يحتفي بالبيئة

23/11/2012

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان. يومي 25 و26 نونبر الجاري بمدينة الداخلة. لقاء دوليا حول "الإعمال الفعلي للحق في البيئة".
ويسعى هذا اللقاء حسب المجلس إلى الإحاطة بمفهوم "الحق في البيئة" ومجالات التدخل التي يشملها وتسليط الضوء على العلاقة الثابتة بين الحق في البيئة وباقي الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وإبراز هذا الحق كآلية لتعزيز المواطنة.

كما يرمي اللقاء وفقا للمصدر ذاته إلى خلق فضاء لتبادل التجارب حول هذا الموضوع بين مختلف الفاعلين بالإضافة إلى تقديم الممارسات الفضلى في هذا لمجال.

وذكر بلاغ صحفي للمجلس أن المشاركين في اللقاء سيقاربون موضوع الإعمال الفعلي للحق في البيئة من زوايا متنوعة ومتكاملة تهم بشكل خاص "عدم القابلية للتجزيء والترابط بين الحق في البيئة والحقوق الإنسانية الأخرى" و"الحق في البيئة والقانون الدولي" و"الحق في البيئة. قاعدة جديدة لإصلاح الأضرار البيئية" و"الحق في البيئة. مفاهيم و ممارسات" و"الحق في البيئة. أي أنماط للحكامة " أي فاعلين أية مقاربات"
كما سيتناول المشاركون الحق في البيئة عبر مجالات التعمير والصحة والماء والتربة والتلوث وتدبير النفايات وذلك لتسليط الضوء على بعض القطاعات.

وسيشهد اللقاء مشاركة ممثلين عن المؤسسات الفاعلة في مجال البيئة. من القطاعين العام والخاص. والمؤسسات المالية والمنتخبين والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والتنمية والبيئة والجامعة وكذا اللجان الجهوية لحقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلين عن هيئات التكوين والبحث والتعليم والتربية والتواصل. بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات دولية من فرنسا وإسبانيا.

و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الحق في البيئة برز لأول مرة على المستوى الدولي مع الإعلان المعتمد بستوكهولم في يونيو 1972 من طرف مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة. وقد تم تكريسه تدريجيا من خلال معاهدات دولية أخرى أو في نطاق دساتير وقوانين وطنية.

وقد أكد الدستور المغربي الجديد في فصله ال31 على أهمية الحق في بيئة سليمة وعلى الحق في الوصول إلى الماء وتحقيق التنمية المستدامة. مما شكل قفزة نوعية أخرى في المجال خصوصا من خلال دعوة الدولة والمؤسسات والجماعات المحلية لوضع كل الوسائل المتاحة والممكنة لتسهيل التمتع بهذا الحق بشكل متساو وعادل بين جميع أفراد المجتمع.

و يسعى عدد من الناشطين البيئيين و الجمعيات المهتمة بالمحافظة على البيئة بجهة وادي الذهب الكويرة إلى استثمار هذه المناسبة الدولية الهامة من أجل لفت الانتباه إلى التهديدات التي تعاني منها البيئة البحرية خاصة بخليج وادي الذهب و الحد من تنامي ظاهرة القنص الغير قانوني للوحيش الصحراوي بالمنطقة خاصة غزال آدم .

أوضاع السجون: لا متاجرة ولا انتقام فج

لم تر منظمة "حقوقية" وُلدت وتربت وترعرعت في أحضان " البيجيدي" في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول أوضاع السجون والذي جاء تحت عنوان : "أزمة السجون، مسؤولية مشتركة، 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات"، اعترافا رسميا بوضعية يقتضي تجاوزها تكاثف جهود الجميع في أفق " أنسنة" الأوضاع داخل المؤسسات السجنية، وإنما اختارت الانقضاض على هذه اللحظة... لحظة رصد النقط السوداء والاعتراف بوضع لتجاوزه، من أجل الدعوة إلى عقد المحاكمات، بالرغم من أن المغرب اختار منذ أن شرع في طي صفحات الماضي الأليم منطق الأنصاف والمصالحة لا منطق العقاب والانتقام الفج.

وليس التقرير مجرد "فقاعة" إعلامية من أجل تجميل صورة مؤسسة دستورية، كما يخال البعض، وإنما جزء لا يتجزأ من دينامية إصلاح الأوضاع داخل المؤسسات السجنية.

ولا أحد يستطيع أن ينكر المجهود الذي تم بذله المغرب بهدف تحسين الأوضاع داخل السجون، وسواء تعلق الأمر ببناء سجون جديدة (تقرر إغلاق جميع السجون القديمة)، أو اتخاذ إجراءات تأديبية في حق من تبث تورطه في تجاوزات من موظفي المديرية العامة للسجون (250 حالة تأديبية ضد المدراء اختلفت بين السجن النافذ لمدة 4 سنوات ضد مدير إحدى السجون و مجموعة من الإقالات و الإعفاءات من المهام بسبب خرق القانون و التجاوزات التي تبتت في حقهم)، بالإضافة إلى فتح السجون أمام للجان الإقليمية واللجان الوطنية للوقوف على حقيقة الأوضاع.

كما لا أحد يستطيع إنكار العمل الذي تقوم به مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء من خلال بلورة مبادرات ومشاريع قصد تمكين نزلاء المؤسسات السجنية ومراكز حماية الطفولة من تمضية عقوباتهم في ظل ظروف تحافظ على احترامهم لذواتهم وتضاعف إحساسهم بالمسؤولية تجاه أنفسهم وأسرهم والمجتمع وتصون كرامتهم انسجاما مع الغايات التي ابتغاها المشرع، وهي الرعاية التي تمتد إلى ما بعد السجن من خلال مراكز الرعاية اللاحقة، التي أنيطت بها مهمة مساعدة المفرج عنهم عن طريق المصاحبة الاجتماعية والتتبع من أجل تيسير إعادة إدماجهم في المجتمع كأشخاص أسوياء شأنهم في ذلك شأن باقي أفراد المجتمع.

ولا أحد يستطيع أن ينكر أيضا أن السجون في المغرب تعاني من الاكتظاظ، وأن كل المجهودات التي يتم بدلها على مستوى توفير بنية الاستقبال تبقى غير كافية ما لا تتم إعادة النظر في السياسة الجنائية بشكل عام.
هذا هو واقع السجون بالمغرب، وهو واقع رسمه تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدقة، وهو واقع لا يقبل أن يتاجر به أحد حتى ولو كان يلبس لبوس منظمة حقوقية، من أجل تصفية الحسابات، أو المزايدة.

طبعا، هناك تجاوزات يعترف بها الجميع، لكنها ليست سياسة منهجية وإنما اجتهادات فردية لأشخاص يعتقدون أن مهامهم تخول لهم القيام بذلك، وهم ليسوا بمنأى عن التأديب وفق المساطر القانونية الجاري بها العمل داخل الإدارة التي يعملون بها... هذه هي الحقيقة التي وقف عندها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بموضوع مناهضة التعذيب خوان مانديز ، و وقف عليها من قبل تقرير اللجنة البرلمانية، ويعلنها اليوم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد أن اشتغل من أجل الوصول إليها حولي نصف سنة.

حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على ضوء تحقيقاته بشأن وضعية السجون بالمغرب

السبت, 03 تشرين2/نوفمبر 2012

المركز المغربي لحقوق الإنسان يعتبر مضامين التقرير الموضوعاتي، حول وضعية السجون، الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان موقفا موضوعيا، ويتطلع لما بعده، كما يدعو إلى إعفاء المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وكل المتورطين تحت إمرته، في تعريض المساجين للتعذيب، والمتورطين في النهب والابتزاز والرشوة وإحالتهم على القضاء

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الثلاثاء، 30 أكتوبر 2012، تقريره الموضوعاتي، حول وضعية السجون، بعنوان : "أزمة السجون، مسؤولية مشتركة، 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات"، تضمن وقوف المجلس على جملة من الظواهر التي تطبع وضعية السجون المغربية، تطابقت إلى حد بعيد مع ما جاء في تقارير هيئات ومنظمات المجتمع المدني، حيث ما فتئ المركز المغربي لحقوق الإنسان يشير إلى ذلك، في كثير من تقاريره،

واعتمادا على مضمون وخلاصات وتوصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية السجون ببلادنا، يعلن المركز المغربي لحقوق الإنسان للرأي العام ما يلي :

- يعتبر ما جاء به التقرير موقفا موضوعيا، وخطوة إيجابية، عرت واقع السجون ببلادنا، ولو بشكل محتشم نسبيا، ولكن شمل أهم جوانب العتمة، في تدبير المؤسسات السجنية، وفي تدبير قطاع العقوبات السالبة للحرية، بوجه عام،
- يعتبر وضعية السجناء والسجينات، في السجون المغربية، غير إنسانية، وتنطوي على مخاطر تفريخ الإجرام، وأحد أركان جرائم العود التي تشهدها العديد من المناطق في المغرب، بفعل النزعة العدوانية التي تصيب نفسية كثير من المعتقلين داخل السجون،
- يعتبر الدولة المغربية المسؤول الأول على وضعية السجون بالمغرب، حيث ما فتئت تزكي تغليب المقاربة الأمنية على كافة المقاربات الإنسانية والاجتماعية الأخرى، في تدبير السجون، كما تغيب بشكل كبير استراتيجية تحقيق الأهداف من العقوبات السالبة للحرية، بدءا بالسياسة الجنائية وانتهاء بتدبير المرافق السجنية،
- يعتبر أن الاختلالات الكبيرة، التي تعرفها مؤسسات الدولة، من غياب للفعالية وللكفاءة اللازمة، خاصة في بعدها التخطيطي والهندسي في مسألة التشريع، والفساد المستشري، والتعتيم المتعمد، بدءا بالمؤسسة التشريعية، مرورا بالقضاء، والدوائر الضبطية التابعة لها، وانتهاء بالمؤسسات السجنية، تصب تداعياتها على وضعية السجون، وتنعكس جحيما مكفهرا على حياة السجناء والسجينات، في ظل تعويم ممنهج للمسؤولية،

وعلى ضوء ما ذكر، يطالب المركز المغربي لحقوق الإنسان الدولة المغربية بما يلي :

- إحالة التقرير إلى القضاء، وفتح تحقيق قضائي نزيه في مختلف حالات التعذيب التي رصدت، ومظاهر النهب والرشوة والابتزاز،
- إعفاء المسؤول الأول على إدارة السجون فورا، وإحالته وكل المتورطين تحت إمرته، في تعريض المساجين للتعذيب، إلى التحقيق القضائي النزيه،بما في ذلك، التحقيق في الأطراف المحتمل تورطها في التغطية والتمويه على مدراء لعدد من الدوائر السجنية، متورطين في جرائم الرشوة والتعذيب،
- اعتماد توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي جاء بها التقرير الموضوعاتي حول وضعية السجون، باعتبارها صادرة عن مؤسسة دستورية، وذلك حتى لا تظل حبرا على ورق، أو خطوة يتيمة، الغرض منها خلق فقاعة إعلامية للاستهلاك ليس إلا...
- إعادة النظر في السياسة الجنائية، وفي تدبير الشأن السجني بالمغرب، مع استحضار ضرورة التفكير في بدائل ناجعة للعقوبات السالبة للحرية، كما وردت في ذات التقرير،
- أخذ التقارير التي تتقدم بها منظمات المجتمع المدني إلى الجهات المسؤولة، والمتعلقة برصد مظاهر الرشوة والابتزاز والنهب والفساد، على محمل الجد، والسماح لهم بزيارة المؤسسات السجنية، وإشراكهم في أوراش مشروع الإصلاح...

وحرر الرباط بتاريخ 01 نونبر 2012

المكتب التنفيذي للمركز المغربي لحقوق الإنسان

بنهاشم: تقرير اليازمي تحدث عن تعذيب غير ثابت وأدعوه إلى إعادة التقصي

25/11/2012

قال لـ«المساء» أنا باق على رأس المندوبية وذهابي بيد جلالة الملك ومن ينتقدونني لم يقدموا للبلاد ما قدمته

في هذا الحوار، يؤكد حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أنه يقبل بالتقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الممارسات التي تعرفها السجون المغربية، مع تشديده على أن لا أحد بإمكانه إثبات تلك الممارسات على أرض الواقع، على اعتبار أن ما ورد في التقرير يعتمد بشكل أساسي على تصريحات السجناء أنفسهم، كما يشرح الطرق التي تعتمدها المندوبية في معاقبة من يثبت تورطهم في بعض الأفعال المخالفة للقانون. من جهة أخرى، كشف بنهاشم عن مجموعة من الإجراءات الجديدة التي اتخذها من أجل تحسين ظروف عيش السجناء، من خلال بناء سجون جديدة والتخلي عن أخرى لم تعد صالحة، وتزويدها بمجموعة من المرافق الصحية والبيداغوجية، معتبرا أن السجون في عهد المندوبية ستصل إلى مستوى لم يسبق لها أن بلغته، وأن ما قدمه لهذا القطاع يشفع له بالاستمرار على رأس المديرية، معتبرا أن قرار رحيله ليس بيده ولا بيد المطالبين بذلك، ولكنه بيد الملك الذي عينه بظهير ملكي.

– صدر بداية الأسبوع تقرير عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يؤكد استمرار عمليات التعذيب داخل السجون المغربية التي تتولى إدارتها. ما هو ردك على مضامين هذا التقرير؟

< أنا أثمن ما جاء في التقرير، الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما ألتزم بتنفيذ التوصيات التي جاءت فيه، لكن تبقى لي بعض الملاحظات البسيطة جدا، وهي أن الحالات الواردة في التقرير اعتمدت لجان المجلس في صياغة جلها على شهادات السجناء، ونحن نعلم أن السجناء يشتكون في جميع سجون العالم، في حين لا توجد أي حالات للتعذيب وقف عليها أعضاء المجلس ورأوها بأعينهم. ورغم ذلك لا أطعن في التقرير، وإذا كانت هناك بعض الحالات من هذا القبيل، فقد تكون تصرفات صادرة عن أشخاص، وليست سياسة متبعة من طرف الإدارة أو من طرف المندوبية العامة، ونحن نعلم بأنه في جميع التجمعات، نجد أشخاصا يتصرفون خارج ما ينص عليه القانون، وأنا أؤكد لكم بأنه كلما وقعت حالة مشابهة لما ورد في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبلغت إلى علم المندوبية، سنقوم بفتح تحقيق في الموضوع، وعرض المشكلة على المجلس التأديبي الذي يترأسه الكاتب العام للمندوبية العامة شخصيا، وكل من ثبتت في حقه مخالفة ما ستصدر ضده عقوبات تأديبية، تتفاوت حسب خطورة المخالفة المرتكبة، وهي العقوبات التي تتراوح بين التوقيف والتأديب والإعفاء والتشطيب من أسلاك الترقية، وقد يصل الأمر إلى تقديم المعني بالأمر أمام القضاء. ومنذ تأسيس المندوبية حتى يومنا هذا كان هناك ما يفوق 250 حالة تأديب في حق الموظفين الذين ثبتت مخالفات قانونية في حقهم.

– التقرير تحدث عن التعليق على أبواب الزنازن، واستعمال الكي والآلات الحادة في التعذيب، ألا تعيدنا هذه الأساليب إلى عهد حاول المغرب القطع معه من خلال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟

< أعيد التأكيد على أنني لا أطعن في مضامين التقرير، وأتقبل بصدر رحب كل التوصيات التي جاء بها وسأحاول تطبيقها في المستقبل، لكن ما يعاب على ذلك التقرير أن ما تقول إنه «عمليات تعذيب» هي مسألة غير ثابتة، ومحققو المجلس استقوها من المعتقلين أنفسهم، وأنا أقول إنه يجب على اللجان التي استقت تلك التصريحات من المعتقلين أن تقوم بالتقصي مرة أخرى من أجل معرفة مدى صحة ومصداقية تلك التصريحات.

وأنا حين أقبل بمضامين التقرير لا أقر ضمنيا بوجود كل تلك الممارسات الواردة فيه، خاصة أنه لم يذكر أبدا بأن حالة من تلك الحالات وقف عليها محققو المجلس بصفة شخصية، وهذا لا يعني نزع المصداقية عن التقرير، ولكنني أدعو فقط إلى التأكد من التصريحات التي بنيت على ما قيل إنها «ممارسات للتعذيب» تقع داخل المؤسسات السجنية، والتقرير ذاته يؤكد أن هذه الحالات التي وردت على لسان المعتقلين حالات منعزلة وليست سياسة ممنهجة من طرف المديرية.

– ما هي في نظرك الأسباب التي تدفع إلى استمرار هاته الممارسات المنافية لثقافة حقوق الإنسان داخل السجون المغربية؟

< في كل مكان، هناك دائما أشخاص يقومون بتصرفات مخالفة للقانون، وهم موجودون في كافة المرافق العمومية، وليس فقط في إدارة السجون. هذا لا ينفي أننا واعون بوجود مجموعة من المخالفات داخل المؤسسات السجنية، وهو ما تثبته حالات العقوبات التي أصدرناها ضد المخالفين، وتجاوزت في المجموع 250 حالة، أما إذا كنا لا نقوم بواجبنا ونتجاهل هذه الحالات، فحينئذ حري بالرأي العام أن يوجه لنا اللوم، وسنقبله منه بكل سرور.

ونحن نمتلك مفتشية عامة لتشديد المراقبة على الموظفين الذين يرتكبون أخطاء ومخالفات، كما أن لدينا مديرية تسهر على أمن السجناء وأمن المؤسسات والزوار، تنضاف إليهما المديرية التي تعنى بالتكوين وإعادة الإدماج، والكتابة العامة التي تعنى بمسار وسلوك الموظفين، ومديرية الموارد البشرية.. هذه كلها أجهزة تعمل داخل المؤسسات وخارجها، وهي فعالة جدا في ضبط المخالفات، التي بلغ عددها رقما قياسيا في التاريخ السجني، نظرا لحرصنا البالغ على فتح تحقيق في كل الشكايات التي تصلنا، سواء من طرف السجين نفسه أو من طرف ذويه، أو حتى ما قد يكتب في الصحف عن وجود مزاعم بالتعذيب في سجن من السجون، وبمجرد تأكدنا من وقوع المخالفة نقوم بإحالة مرتكبها على المجلس التأديبي أو على القضاء مباشرة.

وأؤكد بأننا لسنا في المدينة الفاضلة، سواء في المندوبية أو خارجها، وبما أن الخطأ وارد في جميع الأحوال، فإن العقوبة موجودة لردع المخطئ، حتى يكون عبرة لغيره، وأنا أؤكد أنه لولا الإجراءات الصارمة التي نتبعها في ردع المخالفين، لكان عدد المخالفات أكبر بكثير، خاصة أن مديرية السجون تضم أزيد من 70000 موظف، دون أن ننسى أن هؤلاء الموظفين يتعرضون لكثير من الإهانات من طرف السجناء، مما يجعلهم يقومون بردود أفعال غير محسوبة العواقب.

– طيب لماذا لا يتم التشديد على اتخاذ عقوبات غير مهينة للكرامة الإنسانية؟

< العقوبات المتخذة في حق السجناء ينص عليها القانون، وليس الموظفون هم من يخترعونها، ثم إنها لا تعتبر عقوبات بقدر ما يمكن تسميتها «طرق تأديب» في حق من يثير الشغب داخل السجن، ونحن سنزود المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصور لما يقع داخل المؤسسات السجنية، حتى نثبت لهم عكس ما جاء في شهادات السجناء، بحكم أننا بدأنا في تزويد البنايات السجنية الجديدة بالكاميرات...

– ألا تمثل هذه الخطوة انتهاكا لخصوصيات السجناء داخل المعتقلات؟

< نحن لا يمكن أن نقترب من خصوصية أي نزيل في السجن، لأن الكاميرات ستوضع في الممرات خارج الزنازن، وأيضا في الإدارات حتى تساهم في مراقبة الموظفين أيضا وليس السجناء فقط، خاصة أثناء الفسحة وخلال عملية تفتيش القفة التي تخضع لها عائلات النزلاء، حتى نضمن عدم وقوع أي تجاوز، بل أكثر من ذلك سوف نقوم قريبا بوضع غرفة للمراقبة في مكتبي، حتى يتسنى لي مراقبة كافة المؤسسات السجنية في مختلف أنحاء الوطن، وهو ما يمكن اعتباره مقاربة احتياطية للتصدي للتجاوزات التي قد تقع داخل أسوار السجون، بدلا من المقاربة الأمنية التي كانت معتمدة فيما قبل.

السجين دائما يبحث عن أي فرصة من أجل الحصول على أي مكتسب جديد، سواء كانت حرية أو مخدرا أو امتيازا معينا، وإذا لم يكن هناك موظف نزيه يحول دون وقوع هذا التصرف سيقع ما لا تحمد عقباه، لكننا اخترنا مراقبة الموظفين عوض مراقبة السجناء، لأنني أعتقد أنه من حق السجين أن يحاول الفرار، لكن من واجبي أن أمنعه من ذلك.

– تم مؤخرا تسريب فيديوهات وإصدار تقارير حقوقية تتحدث عن وجود مظاهر التسيب داخل المؤسسات السجنية. ما هي خطة المندوبية لمواجهة مثل هذه الظواهر؟

< أول خطوة قمنا بها لإصلاح هذا القطاع هو الاستغناء عن مجموعة من السجون التي لم تعد صالحة، خاصة تلك التي بنيت في عهد الاستعمار أو في السنوات الأولى للاستقلال، أذكر منها على الخصوص سجن «سيدي سعيد» في مكناس، وهو من أقدم السجون في المملكة، وأيضا سجن «باب النوادر» في تطوان، والسجن المحلي بكل من بني ملال وخريبكة، ونخطط كذلك للاستغناء قريبا عن سجني «عين قادوس» بمدينة فاس و«الزاكي» بمدينة سلا، حيث تم تعويض هذه السجون ببنايات حديثة، بحكم أن السجون القديمة كانت تقع وسط التجمعات السكنية، وكنا نواجه صعوبة في حال ما قررنا مثلا التشويش على الهواتف داخل السجن، فنتسبب في التشويش على هواتف السكان خارج المبنى أيضا، لذلك قررنا إخراج البنايات السجنية الجديدة خارج المدن.

Conseil national des droits de l'Homme

وبالنسبة للسجون التي بنيت حديثا فهي تتميز بمواصفات عصرية، حيث سيخصص سرير لكل نزيل حتى نتجنب مشكل الاكتظاظ، كما سنعمل على التقليص من عدد النزلاء داخل كل مؤسسة سجنية، حيث بلغ هذا العدد 8000 نزيل في سجن «عكاشة» على سبيل المثال، عوض 5000 نزيل الذي يمثل الحد الأقصى لطاقته الاستيعابية، في حين أن السجون التي أشرف على تصميمها مهندسون من داخل المديرية لن تتعدى طاقتها الاستيعابية 1300 نزيل، مع اشتمالها على مرافق صحية وبيداغوجية مهمة، وهي نفس الإجراءات التي ستطبق على السجون القديمة التي تقرر الاحتفاظ بها.

– إلى جانب تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سبق لمبعوث الأمم المتحدة حول التعذيب أن أصدر هو الآخر تقريرا يقر فيه استمرار ممارسات التعذيب داخل السجون ومراكز الاعتقال. هل تعتقد أن المغرب فشل في ترويج صورته عالميا كبلد يحترم حقوق الإنسان؟

< ما قلته عن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو نفس الشيء الذي سأقوله عن تقرير المبعوث الأممي الخاص بالتعذيب، إذ إن كل ما ورد في تقريره اعتمد على شهادات للنزلاء، دون أن يقف على أي وجه من أوجه هذه الممارسات، وأقول مرة أخرى إنه لا يمكن لتصرفات معزولة لأشخاص معينين أن تكون ذريعة لإدانة بلد بأكمله، فكل واحد يبقى مسؤولا عن تصرفاته، وأنا أتحمل المسؤولية لما أقول إن المغرب بخير، مقارنة بالمغرب الذي بدأت فيه تحمل المسؤولية قبل عشرات السنين من الآن.

وأنا حين قررت فتح المؤسسات السجنية أمام المبعوث الأممي، وقبله في وجه البرلمانيين والمؤسسات والجمعيات الحقوقية، كنت مقتنعا بأن الأوضاع الموجودة داخل السجون لا تسيء إلى المغرب بأي شكل من الأشكال، والدليل أن ما ورد في تقرير المبعوث الأممي كان بالاعتماد على شهادات المعتقلين فقط، دون أي أدلة مادية، وأنا مصر على مواصلة فتح أبواب السجون أمام من يريد ذلك، بشرط أن يتوفر على النية الحسنة والتجرد، وليس السعي إلى التلفيق والتصريح بما هو غير حقيقي وغير واقعي.

– ألا ترى بأن الوقت حان لترك منصبك على رأس المندوبية السامية للسجون، خاصة أن هذا المطلب ترفعه العديد من الجمعيات الحقوقية، التي تتهمك بإيصال السجون إلى مستوى غير مسبوق من السوء؟

< أنا على العكس من ذلك أقول إن السجون المغربية في عهد مندوبية السجون، وليس في عهد حفيظ بنهاشم كشخص، بلغت مستوى جيدا، بل أحسن بكثير مما كانت عليه في السابق، أما فيما يخصني شخصيا، فأعتبر نفسي خادما للوطن، وخادما لجلالة الملك، وخادما أيضا للمواطن المغربي، وأمر ذهابي ليس بيدي، بل بيد وطني وملكي.

– كانت المندوبية طرفا في اتفاق 25 مارس الذي أطلق بموجبه سراح مجموعة من شيوخ السلفية الجهادية، لكن الاتفاق عرقل بسبب أحداث الشغب التي شهدتها مجموعة من السجون. هل كان للمندوبية أي دور في إيقاف هذا المسلسل؟

< أول شيء أن المندوبية العامة ليست لها الصفة ولا القدرة على أن تضغط من أجل أي شيء في هذا الملف، وفي حال ما اعتقدنا في إمكانية امتلاكنا مثل هذه القدرة فإن ذلك سيكون غرورا من قبلنا. الأمر الثاني هو أن أحداث الشغب التي شهدها سجن سلا من طرف سجناء سلفيين تابعها الجميع، وهم حاولوا مخاطبة الخارج بشكل يسيء إلى البلاد، خاصة على شاشة قناة الجزيرة وغيرها من القنوات، رغم أننا حاولنا ثنيهم عن محاولاتهم تلك.

المسألة الأخرى التي أود التأكيد عليها هنا هي أنه لا توجد أي اتفاقية مع السجناء السلفيين، وأطالب كل من يتوفر على نسخة من هذه الاتفاقية أن يخرجها للرأي العام الوطني. هم يزعمون بأن الاتفاق وقعت عليه أنا والسيد ليديدي، إضافة إلى السيد وزير العدل مصطفى الرميد والسيد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولا أحد من هؤلاء يقر بوجود مثل هذا الاتفاق، بل إن إطلاق سراح الشيوخ الذين تحدثت عنهم كان بعفو ملكي سام، ولم يكن بيد أي أحد منا.

– وما موقع المندوبية في الجهود المبذولة حاليا من أجل طي ملف السلفية الجهادية نهائيا، خاصة بعد تأسيس هيئة للحوار والمراجعة، وقيام بعض الأحزاب بمحاولة حل هذا الملف؟

< نحن لا نملك أي صفة لنقوم بأي دور في هذا الملف، لكن يبقى علينا كإدارة أن نسهل مهام زيارة السجون لمن يطلب منا ذلك في إطار القانون، كما أن مهمتنا تقتصر على تسيير القطاع وليس وضع سياسة لتدبيره، والتي تظل من اختصاص جهات أخرى، وهي مسألة معروفة للجميع ولا تخفى على أحد.

– هل هناك اهتمام خاص من المندوبية بأصحاب المراجعات الفكرية من السلفيين ممن لا يزالون داخل السجون، في أفق التمهيد للإفراج عنهم واندماجهم في المجتمع؟

< نحن مسؤولون عن تسيير قطاع ضمن الإدارة المغربية، ولا نفرق بين سجين وآخر، فكل السجناء لدينا يعاملون على قدم المساواة وبالطريقة التي يقرها القانون، وأنا أرفض أن تكون هناك امتيازات لأي جهة كيفما كانت، بما في ذلك ما يسمى «الخلوة الشرعية» بالنسبة للسلفيين، والتي لا وجود لها في القانون، والتي أؤكد بالمناسبة أنها لم تعد موجودة في أي سجن من سجون المملكة، وإلا لاحتجنا لبناء عشرات الفنادق فقط من أجل الاستجابة لمطالب هؤلاء في الخلوة الشرعية، خاصة أن منهم من هو متزوج من أكثر من امرأة واحدة.

– لماذا لم يتم إدخال العلماء في الحوار مع معتقلي السلفية الجهادية، خاصة أن الإشكال يتمثل في سوء تفسير النص الشرعي، الذي يمكن أن يصححه هؤلاء العلماء؟

< نحن لدينا اتفاق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، حيث تكلف علماء من المجالس العلمية بإلقاء دروس في السجن لجميع النزلاء وليس لفئة دون أخرى، أما فيما يخص خطاب المراجعات الذي يقوم بها هؤلاء الأفراد فهم يتوجهون به إلى مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولا دخل للمندوبية في هذا الجانب، لأنه يبقى بعيدا عن اختصاصاتها.

– أطلق مؤخرا ياسين مخلي، رئيس نادي القضاة، تصريحات يقول فيها إن هناك سجونا إدارية لا تخضع لسلطة القضاة، ما هو ردك على هذا التصريح؟

< أؤكد مرة أخرى أنه لا وجود لسجون خارج سلطة المندوبية العامة لإدارة السجون، وكلها بدون استثناء تدخل تحت مسؤولية المندوبية بحكم القانون، اللهم مخافر الشرطة القضائية في الأمن والدرك، التي تعتبر مخافر للحراسة النظرية، وآخر عهد لهذه السجون في المغرب كان أيام الاستعمار الفرنسي، حيث كانت تخضع لسلطة القياد والباشوات، الذين كانت لهم صفة ضباط الشرطة القضائية، وكان بإمكانهم اعتقال المواطنين وتقديمهم إلى المحاكم، كما أن هذه السجون الإدارية كانت تحرسها القوات الاحتياطية.

– وما رأيك فيمن يدعون إلى إدماج مندوبية السجون في وزارة العدل؟

< أقول لهم إن هذا الأمر ليس بأيديهم ولا بيدي أنا أيضا، لأن قرار إحداث المندوبية كان قرارا ملكيا ساميا، وأسباب هذا القرار معروفة للجميع، أما عني شخصيا فأكرر بأني خادم لوطني وللملكي، وأينما اختار جلالته أن يضعني سأكون رهن إشارة جلالته، إما بإشرافي على قطاع آخر، أو بقرار إحالتي على التقاعد.

– على ذكر التقاعد، بعض المنظمات الحقوقية تدعو إلى تنحيتك من منصبك بحجة أنك تجاوزت السن القانونية للتقاعد

< هذا صحيح، ولست أنا الوحيد الذي تجاوز سن التقاعد في المندوبية، لكننا لا نخضع لقانون الوظيفة العمومية في هذا الباب، لأننا معينون بظهير ملكي، ومسألة إحالتنا على التقاعد هي فقط بيد جلالة الملك، ثم إننا نرى أننا لا زلنا قادرين على العطاء والبذل لبلدنا، لذلك لا نريد أن نحرمه من خبراتنا العملية التي اكتسبناها بفضل سنين طويلة من العمل.

أما بالنسبة لمن يقول إنني أنتمي إلى العهد القديم ولا أصلح لإدارة المؤسسة في العهد الجديد، فأنا أقول لهم إن وجودي على رأس هذه المؤسسة خير جواب لكم، مشفوعا بالمشاريع التي أنجزتها برفقة الطاقم العامل معي، أحب من أحب وكره من كره، ونحن سنستمر جنودا في خدمة هذا الوطن وملكه وشعبه، إلى جانب مجموعة من جنود الخفاء الذين لا يعرف عنهم المغاربة الكثير، وكنت أتمنى فعلا أن يكون أصحاب هذا الكلام قد أسدوا للوطن نفس الخدمات التي أسديتها له.

–هل توجد سياسة من أجل تشبيب أطر المندوبية؟

< كل الأطر المشتغلة بالمندوبية من الشباب، ولم يبق من جيل «الشياب» سواي (يضحك)، حيث أحرص كل سنة على إدماج ما يقارب ألفا من حملة الشواهد العليا في صفوف المندوبية، وقد أصبح الشباب يشكلون ما يفوق 55 في المائة من موظفي المندوبية.

ميضار : نجاح باهر لأعمال الدورة الأولى لسينما الزمن الراهن و حقوق الإنسان

أسدل الستار مساء هذا السبت 17نونبر2012 على أعمال الدورة الأولى لسينما الزمن الراهن وحقوق الإنسان بميضار، بنجاح منقطع النظير، حيث استطاعت هذه الدورة المنظمة من طرف جمعية أوسان الثقافية بشراكة مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أن تلفت النظر إليها، و تحظى بحضور كبير لمختلف الفعاليات الفنية و الأدبية و الحقوقية و السياسية بجهة الريف.

هذا، وقد تم خلال هذه الدورة تقديم مجموعة من الأفلام الهادفة التي تتناول قضايا تهم تاريخ المغرب المعاصر، ومنها فيلم ذاكرة معتقلة لجلالي فرحاتي و طيف نزار لكمال كمال و درب مولاي الشريف لحسن بنجلون، وعلي ربيعة و الآخرون لأحمد بولان .

وخلال كلمة افتتاح الدورة التي استمرت ثلاثة أيام شكر منسق الدورة ميلود اليعوتي الفعاليات الحاضرة و أشاد بجهود اللجنة التنظيمية، و أوضح من جانبه محمد الحموشي رئيس جمعية أوسان الثقافية أن الجمعية تروم من تنظيم هذه الأيام السينمائية إلى تعزيز دور الفن السابع في حفظ الذاكرة الجماعية، والتعريف بالرصيد النضالي لمختلف الأجيال من أجل بناء مغرب الديمقراطية و المواطنة و حقوق الإنسان، و المساهمة في القراءات المنفتحة والمتعددة لتاريخ المغرب المعاصر، و أضاف أن اهتمام جمعية أوسان الثقافية بعرض هذه الأفلام يأتي في سياق تفعيل أهدافها التي تجعل من الحفظ الإيجابي للذاكرة الجماعية إحدى أولويتها إلى جانب تقوية الحكامة الجيدة و نشر ثقافة حقوق الإنسان.

و استطاعت الدورة الأولى أن تحظى حضورا جماهيريا وفنيا لافتا حيث امتلأت قاعة العروض التابعة لدار الشباب بالحضور طيلة أيام الدورة.

- الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء يبلور رؤية متكاملة للمشروع الوطني والقيم الأصيلة المستوحاة من روح المسيرة
- مشروع قانون المالية لسنة 2013 يفتقر إلى الجرأة وإلى تصور إبداعي من شأنه تقوية وتجديد النموذج التنموي الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
- الأمانة العامة ترحب بالتقريرالموضوعاتي الذي أنجزه **المجلس الوطني لحقوق الانسان** حول وضعية السجون والسجناء وتعتبر عمل المجلس يوافق تصور ونظرة جبهة القوى الديمقراطية للدور الذي يتعين أن يلعبه هذه المرحلة من تاريخ البلاد.

عقدت الأمانة العامة لجبهة القوى الديمقراطية اجتماعا لها يوم الأربعاء 7 نوفمبر 2012، برئاسة النائب الأول للأمين العام الأخ مصطفى بنعلي.

في البداية توقفت الأمانة العامة عند الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 47 للمسيرة الخضراء، الذي بلور رؤية متكاملة للمشروع الوطني والقيم الأصيلة المستوحاة من روح المسيرة، بما أفرده من اهتمام لدعم مسلسل الاصلاحات السياسية والمؤسسية، وتأكيد المغرب على مقترح الحكم الذاتي كحل سياسي متفاوض بشأنه لمشكل الصحراء. وتشبث المغرب بخيار بناء الاتحاد المغاربي وتعزيز مسار التنمية بالمنطقة.

ثم انتقلت الأمانة العامة إلى تدارس مشروع قانون المالية لسنة 2013، حيث وقفت عند افتقاره إلى الجرأة وإلى تصور إبداعي من شأنه تقوية وتجديد النموذج التنموي الاقتصادي والاجتماعي. خصوصا في الشق الضريبي الذي تضمن إجراءات من شأنها استهداف الطبقة المتوسطة وتحميلها تبعات الأزمة المالية والاقتصادية التي ترخي بضلالها على البلاد. كما وقفت الأمانة العامة عند الضعف الهيكلي وهشاشة الفرضيات التي بني عليها المشروع بشكل محاسبي، تحت ضغط هاجس التوازنات المالية، وفي ظل غياب أهداف واضحة لدعم مسار التنمية وترسيخ أسس التماسك الاجتماعي، وذلك ضد متطلبات المرحلة الراهنة التي تعيشها البلاد والتي يعتبر قانون المالية المدخل الأساس لتقويم اختلالاتها.

وانتقلت الأمانة العامة بعد ذلك إلى تدارس الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الخانقة، منتقدة طريقة التدبير الحكومي لعدد من الملفات المرتبطة بتدبير الاحتجاجات السلمية المرتبطة بالظروف المهنية وغلاء المعيشة وتدهور القدرة الشرائية لعموم المواطنين، وطالبت الحكومة الانكباب الجدي على المشاكل الحقيقة للمواطنين، بما يكفل شروط الاستقرار والسلم الاجتماعي.

وفي السياق ذاته عبرت الامانة العامة عن استجابتها لدعوة المنظمة الديمقراطية للشغل بشأن المساهمة في المسيرة الشعبية التي تعتزم تنظيمها يوم الحد 11 نونبر 2012، معبرة عن تأييدها للنضال الديمقراطي ضد كل الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية اللاشعبية.

وارتباطا مع الوضعية الحقوقية رحبت الأمانة العامة بالتقريرالموضوعاتي الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الانسان حول وضعية السجون والسجناء، والذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي للمجلس بعد الذي أنجز حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان. ونوهت الأمانة العامة بالقيمة الحقوقية العالية التي يقدمها هذا التقرير الذي يندرج في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته، معتبرة أن عمل من هذا النوع يطابق تصور ونظرة جبهة القوى الديمقراطية لدور المجلس في هذه المرحلة من تاريخ البلاد.

وفي الجانب التنظيمي تابعت الأمانة العامة العروض الخاصة بإعادة هيكلة التنظيمات المهنية و الموازية. واستمعت لعرض مقتضب حملة الانخراط وتجديد الانخراط.

وحرر بالرباط يوم الأربعاء 7 نوفمبر 2012.